# تأثير التحديات الأمنية على مستقبل دول شمال أفريقيا " ليبيا نموذجاً"

د. عبدالسلام محمد البعباع– كلية الاقتصاد– جامعة بني وليد

**مقدمة:**

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول تأثير التحديات الأمنية على مستقبل المسار التكاملي في منطقة الشمال الإفريقي ،الذي يتميز بصبغة عربية اسلامية ذات خصوصية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية شبه متقاربة إلى حدا كبير ، ويتأثر بسمة العلاقات الدولية الراهنة والتي تتميز بالتبدل والتغير بشكل لا يمكن التنبؤ به ، إلا من خلال فهم وتحديد جملة من المؤشرات التاريخية والسياسية في الماضي وما تؤثر به على الحاضر لرؤية المستقبل واستشرافه بشكل دائم .

وبقدر ما تنحو تلك السمات الراسخة في العلاقات الدولية المتمثلة في تحقيق مصالح الدولة الوطنية للرغبة في التعاون بين الدول ،إلا أنها بذات القدر كثيراً ما تستخدم كآلية تساهم في توتر العلاقات و نشوب الصراع والحروب وتعد آلية مهمة من آلياته، فمثلاً على الرغم من تفاؤل الكثير بمستقبل العلاقات الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية وظهور نظام ثنائي القطبية يعتمد بشكل كامل على توازن القوة ، غير انه سرعان ما تبددت تلك الآمال في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وظهور نظام أحادي القطبية ينحو الى جعل مصالح دول المركز تظهر من جديد وتستخدم الازمات الدولية لخدمة مصالحها في مرحلة غاب فيها التوازن الدوي وشكلت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الاساس او المركز الذي يتحكم في الاطراف بشكل مباشر

**أهمية الدراسة :–** تكمن أهمية الدراسة في تحديد وابراز جملة من التحديات الأمنية التي تواجه دول شمال أفريقيا المطلة على جنوب حوض المتوسط ، وتشكل عقبة في رسم وتحديد مستقبل التكامل الإقليمي لشمال القارة الإفريقية فيما بينها ومع مسار برشلونة الأورومتوسطية ، وما تتخلله من نظرات للتشاؤم وفي ذات الوقت افاق للتفاؤل للتغلب على تلك الرهانات الأمنية في المنطقة .

الهدف من الدراسة :– تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأوضاع الأمنية والتحديات التي تواجه ، العلاقات الدولية لدى دول الشمال الأفريقي لا سيما بعد الصراع المستعر فيما بات يعرف بدول الربيع العربي منذ 2011م .

**منهجية الدراسة :-** سيتم الاستعانة بعدد من المناهج البحثية لتحليل هذه الظاهرة قيد الدراسة وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف وتحليل لظواهر السياسية ذات الاثر على الرهانات والتحديات الامنية على دول منطقة جنوب المتوسط واثر تلك التداعيات على دول شمال حوض المتوسط والمعروفة بدول الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تاريخ العلاقات الدولية الحافل بالصراع والتعاون لدى دول حوض شمال وجنوب المتوسط..

اشكالية الدراسة:- تشكل التداعيات الامنية على الساحة الليبية اثر بالغ على الامن والاستقرار في الدولة الليبية الذي ينعكس حتما على الية التكامل والتعاون مع غيرها من دول المنطقة ، سواء على المستوى الاقليمي العربي او دول حوض المتوسط الواقعة على الضفة الشمالية للبحر ، ويتمخض عن هذه الاشكالية سؤال يراد الاجابة علية من خلال هذه الدراسة والمتمثل في

1- إلى أي مدى يشكل الصراع السياسي والاختلاف في التوجهات على الساحة الليبية بين الفرقاء تهديدا للأمن القومي والوطني للدولة الليبية ؟

2- – هل سينعكس ذلك الصراع على الحياة اليومية للمواطن من حيث الامن والاستقرار والتنمية.؟.

## المبحث الأول

## الصراع وأثاره الاستراتيجية على الأفاق المستقبلية

يشكل سكان دول الشمال الإفريقي الأغلبية الساحقة من حيث الانتماء لأصول العربية الإسلامية وقد شهدت هذه المنطقة العديد من الغزوات المتتالية بدأ من رحلات الإغريق وانتقالهم عبر المتوسط من صور وصيدا شرق المتوسط ، الى الغرب بمحاذاة الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، الى أن وصلوا الى ليبيا وبنوا عدة مدن وقلاع وحصون لازالت شاهدة على تاريخ غزو الاغريق للسواحل الليبية في الشمال الأفريقي، حيث تعرضت تلك السواحل الشمالية للمتوسط للغزو الروماني ومن بعده الو ندال ومن ثم غزوات فرسان القديس يوحنا على طرابلس إلى أن تم الاستنجاد بالباب العالي ودخول مرحلة الاستعمار العثماني لليبيا حتى دخول الاستعمار الأوربي بداية القرن العشرين الذي خرج منها بعد ظهور مرحلة تصفية الاستعمار ونيل الاستقلال بعد حركات التحرر العربية التي شكلت منعطف في حركة التاريخ في الشمال الإفريقي إذ لأول مره تخرج دول الشمال الإفريقي من موجات الاستعمار المتكرر والمتعدد، وما يفسر الهجمات المتكررة على الشمال الإفريقي الا تلك الأهمية الاستراتيجية والجيو استراتيجية لهذه المنطقة ،فضلا عن الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة الحيوية بها ، ناهيك على إن منطقة حوض المتوسط تشكل لأوروبا مجالا حيوياً استراتيجياً منذ عهد قديم وقبل اكتشاف القارة الأمريكية و اكتشاف رأس

الرجاء الصالح ،فهي ولازالت القارة التي تشكل محط انظار وفضاء مهم للشراكة المتوسطية نتيجة لقربها من الدول الأوربية حيث مركز راس المال العالمي، وتمثل حالة التجاذب والصراع بين هذه الدول والولايات المتحدة الامريكية ذات المصالح الحيوية في المنطقة المتوسطية ومنطقة الخليج العربي. **( الزيدي 2006،ص45).**

وتشكل مسألة تناقص عدد سكان القارة الأوربية الى حاجتها للأيدي العاملة الرخيصة اللازمة لاستمرار الإنتاج والنمو والتطور الاقتصادي الذي يعتمد في الاصل على الأيدي المهرة الوطنية للقارة الأوربية ، **( العليمي محمد، ، 2013م ص23) .**

ومع زيادة تدفق الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط وبإعداد هائلة لأجل الحصول على الوظائف ولقمة العيش تجاه قارة تعج بالمواد الإنتاجية ، كان له الاثر السياسي والأمني بالدرجة الأولى على دول الاتحاد الأوروبي ، وأن أقطاب هذه المعادلة المتناقضة ساهمت في ظهور سياسة إعادة الترتيبات الأمنية وتحديد أسس للتوجهات حيال مسار العلاقات بين دول الشمال الأفريقي ودول الاتحاد الأوروبي .**( الشميطلي هاني ،2008م ،ص19)**

وتضم كافة أنواع التفاعلات كا التعاون والتحالف ، والشراكة في الأمن ومكافحة المخدرات والهجرة غير شرعية والتعاون التجاري مابين صادرات و واردات ، وتنافس وصراع قد يصل إلى درجة النزاع المسلح كما حصل في الازمة الليبية سنة 2011م.

**المطلب الأول: الأمن والفراغ الوظيفي في بعض دول الشمال الإفريقي .**

بالنظر إلى الإطار النظري لتحديد مفهوم الأمن فأننا نجد تباين بين عدد من المدارس والأفكار السياسية ، فوفقاً للنظرية الواقعية فأنها تشير إلى أن الدولة هي الفاعل الرئيس بل الوحيد للتعبير عن إرادتها ولها القوة العسكرية للتحرك على مستويات رفيعة تعتمد على اليقظة والإدراك وتحديد علاقات الأمن ، وعند وجود إي إخلال بالأمن فان الدولة ذاتها تتولى مسئولية الدفاع عن نفسها باستخدام القوة ، وتشكل الحرب لها أداة للتعامل مع المجال الخارجي للحفاظ على النظام الداخلي وإيجاد توازن في البيئة الخارجية مع غيرها من الدول **( لونيس علي ، 2012م ،ص9)** وترى هذه المدرسة بان الأمن لصيق بأمن الدولة الذي يتسع ليطال المجال الحيوي والإقليمي للدولة وكذلك البيئة الداخلية للحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي وامن المواطن والجماعة هو جانب أساسي من أمن الدولة بشكل عام ووجود علاقات مستقرة وأمنه بين الدول **(أشتيوي 2008 ،ص64)**

أما النظرية الليبرالية فأنها تنظر إلى الدولة بأنها ليست الفاعل الوحيد في مسالة الأمن بين الدول بل هناك فاعلين آخرين لهم اليد الطول في بسط الأمن والاستقرار ، فضلا عن إن الدولة لأتمثل كل الأطياف بداخلها بل أنها تتألف من مجموعات ومؤسسات كثيراً ما تتفاوت في الرؤى والأهداف والمصالح كما إن مفهوم الأمن هنا لا يقتصر على القوة العسكرية بل يتعداه إلى الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي اللذان يشكلان أهمية بالغة لدى الليبراليين .( **الشكري ،.2009،ص24)**

إلا إن النظرية الثورية ترى إن التغير في النظام بشكل جذري هو الأنسب والاهم من محاولة إصلاحه ويرون أن تغير النظام أمر ضروري وواجب لما يعانيه ذلك النظام من حالة ظلم مدقع للمواطن ، وتعظم هذه النظرية من رفع قيمة العدالة وتنظر إلى الحرب أنها امرأ ناتج من سوء العلاقات الاقتصادية المسيطرة ، وفي حالة تدمير تلك العلاقات وإنهائها فأنها تشكل نجاة من الحرب.

ويرون إن مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية لم يعد دوليا ولا يتعلق بالأمن الخارجي فقط لا سما بعد تغير مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين **( سيف مصطفى ،2000م ،ص123).**

نظراً لتغير مفهوم الصراع الذي كان يدل على الصراع القائم بين الدول في المجتمع الدولي ، بل تغير وأصبح له مدلول أخر تجاه الصراعات الداخلية في داخل الدولة الواحدة ذاتها لا سما بعد انتهاء الحرب الباردة وأفول مواجهات الدول الجماعية كقوى إقليمية

إذ التبدل والتغير في طبيعة الصراع تحولت إلى صراع داخل حدود إقليم الدولة لا سيما في الدول الأقل حظ في مؤشر التنمية البشرية.

فمنذ العام 1991م شهد العالم العديد من الصراعات الداخلية للدول وتشكل حكومة الدولة طرف من إطراف ذلك النزاع ، فيما بينها وبين الحركات الانفصالية أو انقلابيين أو متمردين ، ويكون خطر ذلك الصراع على المدنيين بشكل كبير مما يشكل تهديداً للأمن الإنساني **(خديجة عرفة، 2004م ، ص11).**

**ثانياً:- الفراغ الوظيفي والانهيار المفاجئ.**

كان لحادثة محمد البو عزيزي في احدي ولايات الجنوب التونسي في ديسمبر 2011م صدى وتداعيات رهيبة غير متوقعة من قبل المحللين السياسيين ولا من قبل مؤسسات الدول ذات الاهتمام بالمسائل السياسية والأمنية خاصة تلك التي كانت مسرحاً للانتفاضات والحراك السياسي.

قد يرجع ذلك إلى غياب التحليل المنطقي من قبل تلك المؤسسات لحجم المعاناة لتلك الشعوب في هذه المنطقة ، من فقر وعوز وانعدام الحياة الرغدة التي يحلم بها كل مواطن عربي طيلة فترة ما بعد

التحرر من الاستعمار ، والتي كانت تعنى له عودة الوطن لأبنائه جميعاً بجميع خيراته ومعاناته وليس لفئة بذاتها ، غيران ما حصلت علية تلك الشعوب هي المعاناة من جديد فقط ، وانعدام التمتع بالخيرات التي كان من المفترض إن تضفي الغطاء والكساء والغذاء والصحة والعافية والحياة الرغدة لأبناء الوطن جميعهم دون تمييز، ،إلا إن تلك الأنظمة لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوة التي كان يحلم بها المواطن في دول الانتفاضات العربية في الشمال الإفريقي ، الأمر الذي شكل منعطف خطير لزيادة الفجوة بين المواطن والأنظمة السياسية في تلك الدول، وأجبرت المواطن للخروج إلى الشوارع في مظاهرات عارمة للمطالبة بتحقيق أكبر قدر ممكن في المشاركة السياسية وبنصيب أوفر مجزي لحياته الاقتصادية وتحسين معيشته، إلا أن هذه الأنظمة قابلت تلك الانتفاضات بشكل تقليدي وبنفس الإلية التي اعتادت عليها لقمع الجماهير **( خلف الله، مركز جيل ، 2012)** .

غير أن الأمر اختلف تماماً في هذه الازمة ، لان تلك الشعوب انطلقت من واقع معاناة مرير لنيل مقدراتها ومكاسبها، اقترن ذلك بانبلاج أفق إعلامي ودولي لم يكن في الحسبان لدي تلك الأنظمة ، (لا اجزم إن كان وفق ترتيبات معينة أم عفوياً)، لكن ما اجزم به هو انه ساهم إلى حداً بعيداً في تأجيج تلك المظاهرات وألهب المشاعر لدي الشعوب المتظاهرة ،ورافق ذلك الانبلاج الإعلامي على الصعيد العالمي والدولي بشكل اجج المشاعر والهب الرآي العام الدولي والعالمي، ورافقه اهتمام دولي خارجي بالغ الأهمية بدرجة غير معهود ة من قبل ، الأمر الذي يترجم الأهمية الاستراتيجية لمناطق الحراك السياسي في الشمال الإفريقي ودرجة الاستعداد من قبل عدد من الدول بعينها للتدخل المباشر والتأهب للمساعدة لنيل الديمقراطية لهذه الشعوب وانتزاعها من الانظمة الحاكمة آنذاك ، بشكل تتم قرأته بانه حالة لتوظيف تلك الإحداث لصالح توجهات بعض من الدول الخارجية ومحاولة إفراغ المظاهرات من أهدافها الأولي التي ظهرت من اجلها للمطالبة بسقف معين من المشاركة السياسية وسقف من العيش لحياة كريمة والتي تم استبدالها بأهداف اشمل واعم ،تنادي برحيل تلك الأنظمة وإسقاطها نهائياً الأمر الذي دفع تلك الأنظمة إلى تفهم الدور الخارجي المتأهب والمترقب لتلك الإحداث ، لا سيما انه تم توظيف العديد من القنوات الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي لخدمة تلك الأغراض والإحداث ، مما دفع تلك الأنظمة إلى استخدام العنف والعنف المضاد لتطويق وإخماد تلك الانتفاضات الشعبية ، إلا أن الأمر استمر وزاد لهيب الانتفاضات إلى أن أدى إلى سقوط مدوي لتلك الأنظمة التي شكلت تداعيات وخلخلة في المنظومة الاستراتيجية للأمن القومي لتك الدول ،ونسفت جميع مؤسسات الدولة الأمنية بعد مهاجمة جميع مقرات الشرطة ومباني المحاكم وتعطيل القضاء بشكل نهائي ، وانهيار القوات المسلحة التي تمثل مركز الحماية

للأمن القومي للدولة وانقسام الجيش أثر تشجيع عدد من الضباط والجنود على الانشقاق لا سما في الدولة الليبية ، و انتشار السلاح على رقعة واسعة داخل الدولة الليبية وخارجها بجميع أنواعه الخفيفة والمتوسطة والثقيلة ، ووصوله للعديد من الجماعات الإرهابية المتطرفة والمحذورة وإلى أصحاب السوابق المسجلين تحت قائمة الخطر على المجتمع كما حدث في مصر ، فضلا عن انعكاس ذلك على الأمن الاستراتيجي لجميع دول الشمال الإفريقي وساهم في انعدام الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي لتلك الدول .

كما شكل الانهيار المفاجئ للنظام السياسي الشمولي في الدولة الليبية الى فراغ وظيفي كانت له تداعياته على دول الجوار ، واستمر الحال على ما هو علية حتى بعد إن تم قتل العقيد القذافي وانتهاء المعارك في مدينة بني وليد وسرت في 20-أكتوبر 2011م آخر مدن سقطت في أيدي الثوار بعد معارك طاحنة بين الجانبين، وتم إعلان ما يسمى بتحرير ليبيا في 23-أكتوبر 2011م .ومن ذلك التاريخ لم يكن هناك أي دور وظيفي يذكر للمؤسسات الرئيسة لاسيما الأمنية في الدولة الليبية الذي يكاد معدوماً تماماً أمام اللاعبين الأساسيين، سواء أكان الدوليين والتدخلات الخارجية أم اللاعبين المحليين والانتماءات القبلية التي تشكل دائرة شبه مغلقة تتسم بالجهوية وفي إطار مصلحي ضيق لا يخدم عامة الشعب، فهؤلاء اللاعبين لهم اليد الطولي للتدخل في جميع الأمور الحياتية الهامة التي تمس مصلحة المواطن وخدماته ،بل أن الأمر يمتد إلى أمنه وسلامته ، ومن ابرز هؤلاء اللاعبين الأساسيين هم الوجهاء السياسيين ورجال الدين المعنيين بدعم الانتفاضة في ليبيا ، غير أن سرعان ما تبدلت الأدوار وحل محلهم رؤساء المجالس المدنية والعسكرية ، فضلا عن فيالق عسكرية مسلحة سميت بدرع ليبيا والميلشيات المسلحة ، كل هذا وذاك شكل معضلة كبيرة للاستقرار في ليبيا ، وأخرت بناء المؤسسات الرسمية الفاعلة التي تخدم المواطن من خلال القيام بوظائفها بشكل كامل بداء ببناء الجيش والشرطة اللذان يشكلان الحارس القوي للأمن القومي للدولة وحمايتها من التدخل الخارجي وتوفر الأمن والأمان للمواطن داخل دولته ، والذي سينعكس حتما على الأمن والاستقرار في الشمال الإفريقي، ومع انعدام ما تقدم فان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة سيكون معدوماً نهائيا ما لم يتحقق ذلك التصور والاستقرار الوظيفي للدولة الليبية. **( ابوخزام ،2007ص26)**.

أما فيما يتعلق بالحراك السياسي لدى دول الانتفاضات العربية الاخرى في الشمال الإفريقي فقد كان يختلف قليلا عن ما هو عليه في الدولة الليبية، ففي كلاً من مصر وتونس لم يتم استهداف الجيش بتلك الانشقاقات القبلية ربما نظرا لوقوف تلك المؤسسة على حياد مما يحصل داخل تلك الدول ، أو ناتج لظروف تركيبة تلك المجتمعات بها غير القبلية ، أو ربما ترجع إلى ثقافة ودرجة الوعي

للمتظاهرين التي دفعتهم لممارسة التظاهر دون المساس بالنطاق الأمني للجيش والاقتراب منه ومن مؤسساته، باستثناء مهاجمة مراكز الشرطة ومقرات الأحزاب السياسية الحاكمة وعدد من مباني القضاء، رغم كل ذلك فان الأمر كان تحت سيطرة الجيش لحماية مؤسسات الدولة ،غير إن تلك الأنظمة لم تكن بعيدة المنال عن ظاهرة السقوط المفاجئ والإعلان عن التنحي عن السلطة استجابة للمتظاهرين ممل جعل هناك شبه فراغ وظيفي في السلطة الحاكمة لفترة انتقالية ساهمت في خلخلة المؤسسات الأمنية الخاصة بالدولة والمطالبة بتغيير كوادرها واستبدالها بجدد وفق ظروف المرحل.

**المطلب الثاني: دورا لصراع المسلح وانعكاساه على الأمن والاستقرار.**

شكل الصراع المسلح في دول الانتفاضات الشعبية في الشمال الإفريقي منذ العام 2011م السمة الأساسية للوضع الراهن لتلك الدول ،لا سما في الدولة الليبية منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية المسلحة في فبراير 2011م شرق البلاد ، كما إن طبيعة الصراع تغيرت في الدولة المصرية بعد ما شهدت الساحة المصرية خروج الملايين للمطالبة بإسقاط حكم الإخوان التي شكلت تغيرات سياسية فارقة بعد إعلان القوات المسلحة تضامنها مع المتظاهرين المطالبين برحيل الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013م الذي تم عزله بالفعل من قبل القوات المسلحة وصدور إعلان مشترك بينها وبين قوى سياسية ودينية يضع خارطة طريق جديدة تسلم بمقتضاها رئيس المحكمة الدستورية العليا مهام رئيس الدولة بشكل مؤقت، وشكل هذا التطور تحولا هائلا في مسار ثورة 25 يناير 2011م ، الذي قوبل برفض من الإخوان وإعلانهم بالتمسك بحقهم في الحكم وعبروا عن ذلك في اعتصامات عديدة كان مركزها في ميدان جامع رابعة العدوية بمدينة نصر ، وميدان النهضة إمام جامعة القاهرة بمحافظة الجيزة، الأمر الذي قامت على أثره قوات الداخلية بدعم من الجيش المصري بفض تلك الاعتصام بالقوة ، مع تزامن إعلان القوات المسلحة الحرب على الإرهاب في شبه جزيرة سينا، ناهيك عن الصراع في الدولة التونسية الذي يأخذ شكل الحرب الباردة بين اللبراليين والتيارات الدينية المعتدلة والمتطرفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور عمليات انتقام تمثل في سلسلة من الاغتيالات لعدد من الرموز والنشطاء السياسيين والحقوقيين في تونس، كل هذا وذاك كان قد شكل بؤر عدم الاستقرار في المنطقة وتهديد للأمن وخلق تداعيات على دول ساحل الشمال الافريقي ودول شمال حوض المتوسط .

وقد لاحظنا ذلك الصراع في دول الشمال الإفريقي تمثل في حروب أهلية استمرت في ليبيا طيلة ثمان اشهر لازالت تداعياتها قائمة على الأمن الإقليمي العربي والإفريقي في شمال القارة الإفريقية ، خاصة منطقة الساحل والصحراء ، **(عصام عبدالشافي ،2013،ص67)**

التي شكلت منطقة تؤثر كان لها تداعياتها الأمنية على الدول المجاورة خاصة مالي التي اندلعت بها حرب انفصالية في الشمال الأمر الذي زاد من خطورة الوضع على الدول المجاورة لا سما بعد التهديدات المتتالية والمتوالية لتنظيم القاعدة في المغرب العربي ، واندلاع الحرب على الإرهاب في شمال مالي بعد التدخل الدولي من قبل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وعدد من الدول الإفريقية في الصحراء ،وكانت القوات الجوية الفرنسية قد قامت بضربات جوية ضد هؤلاء الانفصاليين مع تقدم للقوات البرية الفرنسية على الأرض لاسترجاع الجزء الشمالي من مالي وطرد المتمردين إلى الجنوب الليبي والجنوب الجزائري والمنطقة الواقعة في مثلث القبائل بين عدد من دول الساحل والصحراء ، هذا الصراع افرز جيوب وبؤر صراع لا تنتهي إلا من خلال رأب الصدع في دول الشمال الأفريقي وعودة الأمن والاستقرار إلى ليبيا وغيرها من دول الشمال الإفريقي ،لان ذلك الاستمرار في النزاع له آثار بالغة على الأمن والاستقرار في العديد من الدول الإفريقية والعربية المجاورة **(عبدالحليم أميرة ، 2013،ص143)**

## المبحث الثاني

## الأزمة الليبية والتحديات الأمنية في شمال القارة الأفريقية

أن رياح التغيير واهتزازات الحراك السياسي التي عصف بتلك الدول جراء تداعيات الخلافات السياسية والدينية والطائفية والحزبية والجهوية نظراً للاختلاف في الرؤى والأهداف ، علاوة على التدخلات الأجنبية في عدد من الدول وبشكل معلن في كثير من الأحيان ،سواء من خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها العديد من السياسيين والمحللين علاوة على عدد من الفتاوى التي مصدرها رجالات الدين ، الذين لطالما كان لهم دوراً بارزاً وملموس في توجيه تلك الرؤى وتباينها ،فضلا على رجال السياسة والقانون الموفدين على مستويا عليا من دولهم قد يصل الأمر إلى المستشارين العسكريين، لإبداء المشورة والرائي والتعبير عن توجهاتهم تجاه تلك الأحداث في تلك الدول نظراً لأهميتها بالنسبة لهم، وهنا نتناول في هذا المبحث جملة من التحولات التي ساهمت الى حد كبير في تفاقم الازمة الليبية.

المطلب الأول:– التحولات السريعة من حالة الانتفاضة الشعبية إلى الحرب الأهلية.

منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في ليبيا في فبراير 2011م كانت قد عبرت عن نفسها بوضوح وبشكل لا يمكن التشكيك به من حيث أنها شعبية ووطنية المصدر في البداية وخرجت من رحم

المعاناة للشعب العربي الليبي ليس من اجل المسال الأمنية أو السياسية ،أنما كانت تعبر عن مدى التذمر الاقتصادي وما يعانيه المواطن العربي الليبي ، الذي يعيش في دولة تقيم كيانها الجغرافي والسياسي على بحيرة من الموارد الهامة على المستوى العالمي وتشكل مصدراً رئيساً للطاقة العالمية ولرؤوس الأموال الطائلة ألا وهي ثروة النفط والغاز ،الأمر الذي اظهر تدمراً وملل شعبياً كبيران نتيجة لتردى الأوضاع والحالة المعيشية والاقتصادية لدى المواطن الليبي لا سما شريحة الشباب الذي يشكل أوسع مجال للبناء الاجتماعي في الدولة الليبية ، الأمر الذي أدى إلى خروج الشباب في انتفاضات شعبية عارمة بدأت بالمناطق الشرقية الشبهة مهمشة في المستوى المعيشي ، وسرعان ما انتقلت إلى اغلب المناطق والمدن غرب البلاد وشمالها كتعبير عن استياء دفين ظهر على السطح وانفجر ليترجم حجم الضغط والبؤس الذي كان يعانيه المواطن داخل المجتمع العربي الليبي من جراء ذلك النظام الشمولي الذي أفلس المواطن من الانتظار الطويل لمشروعات وهمية واعدة لم تتحقق على ارض الواقع ألا في الفترة الأخيرة من حكم هذا النظام.

غير أن تلك الانتفاضة يبدوا أنها كانت على موعد من المتربصين سواء أكان من أعمدة النظام السابق والمساهمين إلى درجة كبيرة في معاناة الشعب الذين سرعان ما أعلنوا انشقاقهم للنفاذ بأنفسهم قبل غرق السفينة ،أم من قوة إقليمية وأصحاب المصالح الجهوية التي كانت هي الأخرى تتحين الفرص لذلك الحراك المعبر عن طموحات الجماهير المنتفضة، الأمر الذي جعلهم يسيطرون بسرعة على مقاليد تلك الجموع الغاضبة وحاولت قيادتها إلى ما هو ابعد من الإصلاح الاقتصادي والسياسي، بل إلى التغير السياسي بشكل جذري وكان لتلك القوى الأجنبية والجهوية على موعد مع الانتفاضة الشعبية في ليبيا فضلاً عن كوكبة من الإعلاميين والخبراء السياسيين والعسكريين ، ووكالات الإنباء والقنوات الإعلامية العالمية التي كانت في موقع الحدث وفي نفس الموعد ،بشكل يظهر مدى استعدادها الإيديولوجي لتلك الانتفاضة ، وبالتالي زاد الوضع تعقيداً الأمر الذي ألهب الجموع وزاد من سكب البنزين على النار التي طالت القاصي والداني في هذه الدولة ، فمع دخول تلك الجماعات المؤدلجة على خط الانتفاضة الشعبية سرعان ما تحولت إلى مهاجمة مؤسسات الدولة العامة والخاصة لا سما الأمنية منها كمراكز الأمن الشعبي والشرطة ووحدات الجيش الأمنية وغير الأمنية ، والذي اتضح بعد ذلك أن هدفها الحصول على السلاح حتى وان أدى ذلك إلى قتل المتظاهرين لأولائك الذين أوكلت لهم مهمة حراسة تلك المواقع والمنشآت ومهمة المحافظة على الأمن ، وقد شكل ذلك العمل خرق ومساس بالأمن القومي الوطني للدولة الليبية ، مما دفع بالدولة الليبية إلى اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية للحيلولة دون انتهاك مؤسسات الدولة وخرق أمنها

الوطني، ومقاومة كل من قام بمهاجمة المعسكرات ومراكز الأمن الشعبي( الشرطة) دون الخروج من تلك المؤسسات وتركها للمتظاهرين ،الأمر الذي ساهم في سقوط عدد من الضحايا بين الجانبين بقدر كان من شأنه إن يؤجج مشاعر المواطنين بشكل عنيف ضد النظام وأجهزته.

وغني عن البيان إن المجتمع العربي الليبي له بنى اجتماعية قد تختلف قليلا عن دول الانتفاضات الشعبية الأخرى ألا وهي البناء القبلي للمجتمع العربي الليبي ،قد يصل إلى درجة إن كل مدينة في ليبيا تسمى باسم قبيلتها ، و هذا الحال ساهم في ردة فعل عنيفة من قبل عدد من القبائل تجاه النظام السياسي بين مؤيد ومعارض لذلك النظام ، وسبب في انشقاق العديد من أمراء الجيش وكبار الضباط وعدد من الجنود لا سيما في المنطقة الشرقية وعدد من الوزراء في الداخل والسفراء في والخارج ،وتم تشكيل الحكومة الانتقالية منذ مارس 2011م بقيادة المستشار مصطفي عبد الجليل الذي كان يشكل أميناً للداخلية الذي انشق عن النظام منذ بداية الإحداث ، وأمين العدل والامن العام ، وعدد من أمناء النظام الحاكم بما فيهم أمين الاتصال الخارجي والتعاون الدولي.

وتدافعت الجموع الغاضبة في المنطقة الشرقية للدولة الليبية للتوجه إلى الغرب الليبي باتجاه العاصمة الليبية طرابلس في شهر مارس من العام 2011م لاحتلال العاصمة والسيطرة عليها وإسقاط النظام الذي على رأسه العقيد معمر القذافي، السبب الذي دفع الأخير إلى إصدار الأمر إلى قواته الموالية له من الجيش العربي الليبي لمواجهة تلك الجموع القادمة من الشرق تجاه العاصمة ومحاولة السيطرة عليها ، لا سما بعد أن تبين للنظام إن هناك العديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة والمحظورة في ليبيا قد استلمت زمام المبادرة من المواطنين ودخلت معسكرات الجيش واستولت على مخازن الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.

وكان العالم الخارجي هو الأخر على موعد مع الانتفاضة الشعبية في ليبيا إذ حاول الضغط من الخارج على النظام في الداخل من خلال ممارسة الضغوط على العديد من السفراء الليبيين المعتمدين من الدول الأجنبية والموجودين في سفاراتهم في جميع دول العالم، **(حنفي 2014م ،ص233)** ، لأجل الحصول على انشقاق اكبر عدد منهم لإرباك النظام في الداخل والخارج الذي كان يمثل لهم المرجعية الأولي ويكنون له الولاء والطاعة ، وهذا ما حصل بالفعل ونجحت تلك الدول في العديد من الحالات، فضلا عن الكثير من المعارضين السياسيين الذين سنحت لهم الفرصة للتجول بين عواصم دول العالم لا سما في أوروبا لكسب التأييد من تلك الدول ذات المصالح في إسقاط النظام كفرنسا وايطاليا وبريطانيا واستصدار القرار رقم 1973م بشأن حماية المدنيين اعتقاد منها الحصول على مكاسب اقتصادية واستراتيجية أوفر بعد سقوط حكم العقيد القذافي ، وكان هذا التدخل الخارجي تحت ذريعة انسانية وفق ما تفرضه جمله من التغيرات في

نسق ومسار العلاقات الدولية ونظريات واشكال التدخل الخارجي. .( قرار 1973مجلس الأمن، سنة 2011م) .

توحدت الجهود في الداخل والجهود الدولية في الخارج رغم الاختلاف في الرؤى والأهداف واتفقت على إسقاط النظام الحاكم طيلة اثنان وأربعين سنة ، غير انه صعب المنال ما لم يتم تدمير قواته وتلك الترسانة العسكرية القوية التي يمتلكها النظام لتأكيد النجاح في إسقاطه، الأمر الذي يدعوا إلى تدويل الأزمة الليبية بشكل فوري وسريع وإحالة هذه المسالة إلى جامعة الدول العربية التي سرعان ما نقلت مداولاتها إلى مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار يجيز استخدام القوة لحماية المدنيين وتدمير القوة العسكرية الضاربة للنظام الحاكم ، وكان القرار رقم 1973م الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بحماية المدنيين في 17اذار مارس سنة 2011م لم يتأخر في الإخراج ولا في التنفيذ ،إذ بدأت القوات الجوية الفرنسية الضربات الاستباقية بشكل فوري وسريع لتدمير قوات النظام الحاكم على مشارف مدينة بنغازي في صبيحة يوم 19-3-2011م ،ولم يتوقف ذلك العمل بل استمر إلى نهاية المعركة في مدينة بني وليد والتي كان يقودها نجله سيف الإسلام والذي تعرض إلى غارة جوية لن تنال منه ليلة 17-9-2011م ، وانتهى المطاف بوالدة العقيد معمر القذافي اثر غارة جوية استهدفت رتله إثناء محاولة خروجه من مدينة سرت المحاصرة من قوات الثوار في 20-10-2011م والذي وقع في قبضة الثوار واغتيل بعدها مباشرة .

**المطلب الثاني: تدويل الأزمة الليبية وانعكاسها على العلاقات الاقليمية .**

لاحظنا في المطلب السابق سرعة تدويل الأزمة الليبية والتي خرجت للتو قياساً بالمساحة الزمنية بين بداية تلك الانتفاضة الشعبية في 17 فبراير 2011م، وإعلان الجلسة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية لبحث الأزمة الليبية في نفس الشهر ، بشكل أدى إلى سرعة أحالتها إلى الأمم المتحدة دون أن يكلف ذلك المجلس دبلوماسية باتخاذ أي إجراءات أو وسيلة من وسائل الوساطة المتبعة في فض النزاعات وفق ما نص علية ميثاق إنشاء جامعة الدول العربية لسنة 1945م، الأمر الذي ساهم في سرعة إحالتها إلى مجلس الأمن والذي سرعان ما أعرب عن قلقة إزاء ما يجري في ليبيا ويرحب بدوره بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والمؤتمر الإسلامي لتك الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

كما رحب بقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في 25 فبراير 2011م، بإيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه السرعة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي وحقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية ، وأحاط علماً برسالة المندوب الدائم للجماهيرية لدى الأمم المتحدة التي وجهها إلى

رئيس مجلس الأمن الدولي في 26-2-2011م ، واستند مجلس الأمن الدولي على كل ما تقدم بإصدار القرار رقم 1970 م الذي يحث الدولة الليبية على احترام حرية التظاهر السلمي ويطالبها بالعديد من التدابير والإجراءات التي تكفل ذلك ، ومع تسارع الإحداث وزيادة وثيرة الصراع بين الحكومة والثوار أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973م ،الذي أجاز استخدام القوة ضد القوات الليبية لأجل حماية المدنيين وأوكلت مهمة تلك الحماية لقوات حلف شمال الأطلسي ، الذي باشر عملة بتنفيذ ضربات جوية بسرعة متناهية وبشكل فوري ، ولم تقتصر تلك الضربات على الأهداف التي تهدد حياة المدنيين ، أنما طالت جميع البني التحتية والمدنية والعسكرية ،الأمر الذي يعد مؤشر لوجود فاتورة لازمة الدفع لتصفية حسابات قديمة جديدة بين النظام الليبي وبعض من الدول الغربية والعربية على حدً سواء. ادى ذلك الى انهيار كلي في العلاقات بين النظام في الجماهيرية الليبية وتلك الدول ، وشكل عقبة امام التعاون والشراكة لاسيما بينها وبين ودول فضاء الاورو متوسطية ومسار برشلونة، وشكلت تلك الحالة فرصة سانحة لمحاسبة ومعاقبة النظام الليبي على ما اقترفه في سياسته الخارجية تجاه الدول التي كانت يشكل لها سداً منيع للتصدي لتوجهاتها سواء في العالم العربي أو في فضاء القارة الافريقية وبعض بؤر التوتر في اماكن متعددة من دول العالم.( **ابوخزام 2008م ، ص33)** وتحولت تلك العمليات إلى مشاركة فعلية في الضربات العسكرية ضد القوات العربية الليبية لا سيما عند مساهمتها في سقوط العاصمة الليبية طرابلس، وكلاً من مدينتي بني وليد وسرت الأمر الذي أسهم في سقوط العديد الضحايا المدنيين، وهذه المساهمة الفعلية تسترعي استنباط عدد من الأهداف المعلنة وغير المعلنة لتدويل الأزمة الليبية نستعرضها فيما يلي.

•الأهداف المعلنة لتدويل الأزمة الليبية.

تتمثل تلك الأهداف المعلنة من قبل المجتمع الدولي في تنفيذ القرارين الدوليين الصادرين من مجلس الأمن تجاه ما يحدث في ليبيا والتي تقضي بحماية المدنيين وحقهم في التظاهر السلمي وحرية التعبير عن الرأي ،وقد بدأ فعلاً تنفيذ تلك الأهداف لمنع قوات النظام الحاكم من مهاجمة المدن الليبية المنتفضة ضده والتي تسعى للإطاحة به.

• الأهداف غير المعلنة لتدويل الأزمة الليبية .

اتضح من الفترة الزمنية التي استغرقتها الأزمة الليبية إن هناك نوايا في عدم وجود رغبة في تسوية ذلك الصراع القائم في الدولة الليبية عن طريق أي إليه من آليات فض النزاع التي تقرها إحكام ومواثيق القانون الدولي وميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، ليس أكثر من وساطة لم تتسم بالجدية قام بها مبعوث الأمم المتحدة عبد الكريم الارياني و رئيس دولة جنوب إفريقيا التي وجدت هوة كبيرة بين مطالب الطرفين المتنازعين ، لا سما مطالب المعارضة المتضاربة بشكل

منهجي بين هدفين مختلفين طالبت بهما المعارضة ، كان لهما الأثر البالغ في تعميق الأزمة الليبية وإطالة أمد الصراع ، وبدعم من أروقة السياسة في عدد من الدول الغربية بشكل أساس لزيادة التدخل المباشر في الشأن الليبي لإلزام الحكومة الليبية المقبلة بدفع تكاليف تلك الإسهامات والمساعدات المقدمة لها من تلك الدول **( وحدة ليبيا، شبكة المعلومات الدولية 2013م)** ، وللوقوف على تلك المطالب المتعارضة في الشكل المنهجي نستعرض ما يلي:-

1- إصرار المعارضة على عدم وجود دور للقذافي وأبنائه ومساعديه في النظام السياسي المتوقع بعد الجماهيرية، وهذا مبدأ قد يجد صداه بشكل ايجابي في جميع أطياف الشعب العربي الليبي والعالم الخارجي ،والذي يترتب علية رحيل القذافي عن السلطة وتكون ليبيا جديدة بدونه.

2- إصرار المعارضة على رحيل القذافي كشرط مسبق لأى مفاوضات ، بما في ذلك مفاوضات التوصل إلى وقف إطلاق النار وفض النزاع بالطرق السلمية ، فكيف يكون ذلك رحيل القذافي كشرط مسبق للتفاوض!؟ وان حصل ذلك الرحيل فمع من ستتفاوض المعارضة ؟ ولأجل ماذا مادام الأمر انتهى برحيل القذافي؟

هذا كله في تقديري لعبة سياسية خارجية تتحكم بها دوائر صنع القرار الخارجي والتدخلات الدولية تعنى ضمناً استمرار الأزمة وإطالة أمد الصراع المسلح الذي لا غني عنه في مثل هذه الشروط.

3- مطالبة القذافي بالرحيل مع استمرار ملاحقته من قبل المحكمة الجنائية الدولية، أمر يزيد إصراره وتمسكه بالبقاء في البلاد والتمسك بزمام السلطة واستمرار القتال حتى اللحظات الأخيرة، وهذا ما حصل بالفعل.

4- شل حركة المجتمع الدولي للتوصل إلى وساطة من قبل الدول الداعمة للمعارضة تتمثل في الآتي:-

أ- إضعاف الجهود الدولية وعدم توافر الظروف السياسية المناسبة لإجراء الوساطة.

ب- انعدام أي صورة من صور الدبلوماسية العربية لأجراء أي طرق سلمية لفض النزاع لا سيما بعد خروج الأزمة من طور جامعة الدول العربية.

ج – لم تتوفر نية للمفاوضات الفاعلة في الأصل لأطراف يثق فيها الجانبان لوقف حقيقاً لأطلاق النار بين الطرفين بشكل نهائي وغير مشروط لوقف حمام الدم في الدولة الليبية.

5- عجز التيارات المعارضة عن التعبير عن نفسها وضعف دورها المؤثر في إمكانية التفاوض نظراً للتدخلات الدولية الحليفة للمعارضة.، فضلاً عن التداخل الحاصل بين التيارات الليبرالية والإسلامية والديمقراطية والماركسية التي حاولت كلا منها جاهدة احتواء الموقف وانتهاز الفرص

وتحليل الوضع الراهن بالمفاهيم القديمة ، من خلال محاولة سرقة الثورة واختزال مطالب الشباب الأساسية التي ظهرت من اجلها المظاهرات ، وجعلهم خارج اللعبة السياسية، وليس شركاء حقيقيين على اقل تقدير ، في قيادة المستقبل والتنبؤ به وقد ظهرت زعامات اثر هذه الإحداث والانقسامات في مركز السلطة الذي تم الوصول إليها من خلال انجاز فردي وسياسي واقتصادي .

وفي إطار تقسيم فئوي اجتماعي كان قد ظهر مع اندلاع الانتفاضات الشعبية في ليبيا و في ظل أوضاع شديدة الاستقطاب ،الأمر الذي أوجد عدم ثقة بين الاطراف وانعكس على حالة عدم الاستقرار الذي قد يطول إلى سنوات عديدة نظراً لانتشار السلاح وتباين الأهداف وتعدد الأقطاب الأجنبية من الخارج ، على مستوى خبراء واستشاريين عسكريين وسياسيين شكل انتهاك شبه كامل للأمن القومي العربي الليبي ، الذي أدى بدوره إلى آثار سيئة للغاية على المحيط الخارجي للدولة المتمثل في دول شمال أفريقيا، فضلاً عن وجود بارز ومهم لتنظيم القاعدة وتغلغله في مفاصل الدولة الليبية ،وامتداد مجاله لتنظيم القاعدة في دول المغرب العربي **( جبريل ،2012م)**، رغم الصراع المرير بين هذا التنظيم والولايات المتحدة الأمريكية ألا انه نجد مفارقة أخري هنا في الحالة الليبية عن وجود تناغم في الأهداف حيال ما جرى في ليبيا إثناء الإحداث، بخلاف ما كان قائم منذ إعلان الأخيرة حربها على الإرهاب عام 2001م بأفغانستان بالتعاون مع الدول الحليفة لها كالمملكة المتحدة وفرنسا وهذا أمر يدعوا للتعمق والبحث في مسالة الصراع والتعاون .

كما أن حاذته السفير الأمريكي التي ذهب الكثير الى ترجيح كفة التشوش على ذلك التناغم، الا أن ما حصل من صبر من قبل الولايات المتحدة الامريكية على ردة فعل سريعة كما عهدناها في افغانستان تثير الشكوك في صبر الولايات المتحدة على الجناة ، رغم الاعتقاد بحصولها على العديد من المعلومات حول تلك الحادثة!!.لكن الأيام قد تنذر بملاحقة الجناة الأمر إلي سيزيد من حدث التوتر في شمال القارة الإفريقية.

علاوة على ما تقدم أن كل هذه الإحداث الدموية في الدولة الليبية سيكون لها أثرها البالغ و تشكل تهديدات استراتيجية لدول المنطقة المجاورة لليبيا لا سما مع وصول تنظيم القاعدة في ليبيا إلى عدد من هذه الدول حيث تتواجد شبكات نُشطائها في الجزائر، ومالي والنيجر فضلاً عن المرارة المتنامية لدى طرفي النزاع ، الذي سيشكّل إرثاً ثقيلاً لأية حكومة تأتي بعد نظام القذافي إضافة إلى أزمة اللاجئين على نطاق واسع.

**النتائج:-**

أن تلك الانتفاضات الشعبية في الشمال الإفريقي قد سببت اضطراب في التفاعلات المتوسطية بعد أن بدأ يتحقق هدف من أهداف عملية برشلونة، وهو تصدير الديمقراطية إلى جنوب

حوض البحر المتوسط غير أن انهيار الأنظمة الحاكمة في شمال إفريقيا كان لها التأثير المباشر على إمدادات الطاقة وانتشار الجماعات المسلحة، والجريمة المنظمة ، ولم ينجز من عملية برشلونة سوي بعض اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب المتوسط ، فضلا عن بعض الترتيبات التجارية الإقليمية الفرعية، مثل اتفاقية أغادير لسنة2004م ومحاولة التعامل مع دول الشمال الإفريقي ذات الأهمية للاتحاد الأوروبي، للحصول على النفط والغاز ووضع ترتيبات تضمن التحكم في الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب .

فضلا عن أن الإحداث التي تعرضت لها الساحة الليبية مؤخرا ساهمت في تغير وتبدل سمة العلاقات الدولية على المستوى الإقليمي لدول الشمال الإفريقي لما أفرزته هذه الأزمة من تحديات أمنية شكلت تهديد للمسار التكاملي في هذه المنطقة، باعتبارها أحدثت صراع بين دولة وفئات عديدة من أطياف الشعب وعدد من التوجهات المعارضة للنظام السياسي بها،.

أن اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا ساهمت الى حدً كبير في تشظي الكيانات المجتمعية و الذي اثر بشكل قوى على الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا نظراً للتداعيات الناجمة عن هذه الحرب خاصة مع انتشار السلاح ومحاولة تقسيم الدولة إلى أقاليم فدرالية معتمدة على خلفيات عرقية أو جهوية معينة لا يمكن التنبؤ بمستقبلها السياسي ولا الأمني ولا حتى الاقتصادي ، الذي ربما سيشكل مبعث لإثارة القلاقل والصراعات المتكررة والمتعددة للحصول على الثروات والموارد التي تعتمد عليها تلك الأقاليم كموارد مادية بالدرجة الأولي.، كما انه ساهم الى حدً كبير في تعميق الانقسام السياسي الذي كان في الاساس يحمل محفزات ذلك الصراع

أن جميع الظروف تشير إلى إطالة أمد الصراع المسلح الذي بدوره سيلقي بظلاله على الأمن والاستقرار في الدولة الليبية وبدورة ينعكس على دول شمال القارة الإفريقية ودول حوض المتوسط و يشكل في الواقع مبعث قلق على مستقبل هذه المنطقة**(أمبارك ، 2014م ص 65)** .

تحول الأزمة الليبية إلى حرب أهلية بعد تدخل حلف الأطلسي لإنقاذ الطرف المعارض للنظام السياسي السابق إلا انه لم يحسم الصراع بشكل نهائي ، على الرغم من إشاعة هذا التدخل من اجل حماية المدنيين ،إلا إننا نلاحظ ألان وفي نهاية المطاف إن هناك العديد من المدنيين قد قتلوا وشردوا وأصبحوا لاجئين وباتوا ضحايا لتلك الحرب ، الأمر الذي يؤكد لنا حقيقة هدف غير معلن من قبل الدول الكبرى التي دعمت هجمات حلف الأطلسي حقيقة لا يمكن إخفاؤها التي كانت تتمثل في رغبة تلك الدول في إسقاط النظام وتغييره.

**التوصيات .**

يوصي الباحث

1. ضرورة رأب الصدع والإسراع في المصالحة الوطنية الليبية في كل من مناطق التوتر والصراع السياسي.
2. يجب إن تعمل الدول وبشكل حيادي للعمل على إعادة الأمن والاستقرار، إن كلف ذلك اتخاذ تدابير خاصة من مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة.
3. – ليبيا دولة محورية وقد شهدت نزاع مسلح قوي وتدخل دولي معلن ، وتمتلك حدود طويلة مقابلة للقارة الاوروبية وكذلك حدود تمتد إلى عمق الصحراء الكبرى وتوجد بها العديد من الجماعات الاثنية كالتبو والطوارق، وتشترك مع عدد من الدول الإفريقية في عمق الصحراء بحدود سياسية طويلة ، قد تستغل في زعزعة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، لذا بات من الضروري والمهم تضافر الجهود الدولية للعمل على انتشال الدولة الليبية من الوحل الذي ساهمت فيه عدد من الدول المشاركة في تطبيق قراري مجلس الأمن.

المراجع.

أولاً الكتب والمجلات والرسائل العلمية :-


1. إبراهيم مصباح أبو خزام ، مناطق الصراع في القرن الحادي والعشرين ، مجلة جامعة ناصر الأممية ، العدد الأول ،سنة 2006-2007م .ص 26
2. أميرة محمد عبد الحليم، تأثير التدخل الدولي بمالي في الجماعات المسلحة بالساحل والصحراء، مجلة السياسية الدولية، سبتمبر 2013م ص126
3. خديجة عرفه محمد ،مفهوم الأمن الإنساني ودلالاته لأمن دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ، جامعة الكويت ، العدد الثاني، يوليو 2004م ص 11.
4. مصطفى علوي سيف، ملاحظات حول مفهوم النظام ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ن جامعة القاهرة ، أكتوبر 2000م ص123
5. عبد السلام محمد خلف الله، الانتفاضات الشعبية... وسرعة التحول إلى ثورة... وسقوط الحكام، مركز جيل لحقوق الإنسان، بيروت، لبنان، ديسمبر 2012م –
6. محمد بيلي العليمي ، الإقليمية المعيارية ،العلاقات المتوسطية على وضؤ الربيع العربي ،السياسية الدولية ، يناير 2013م . ص56
7. منصور فرج الشكري ، السياسة الخارجية الليبية في ضو الأحادية القطبية ، مجلة جامعة ناصر الأممية ، العدد الرابع 2008-2009م ص24

8. مفيد لزيدي ، العرب والعولمة في عالم متغير ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة الأولى ،2006م ص45
9. لونيس علي ،آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية ،رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر لسنة 2012م ص9
10. وجدان ميلاد أشتيوي ،الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،موريتانيا نموذجا، مجلة جامعة ناصر العدد الثالث ، سنة 2008ص64
11. هاني الشميطلي ، أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 19،لسنة 2008م بيروت ص19.

**ثانياً القرارات .**

**1-** قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970لسنة 2011م، حيال المسالة الليبية.

2- قرار مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم 6498 في 17 آذار – مارس سنة 2011م.

**ثالثاً شبكة المعلومات الدولية .**

1- محمود جبريل ، محاضرة التحديات الأمنية في حوض المتوسط ، جنيف، 29مايو 2012 م شبكة المعلومات الدولية –الصفحة الرسمية للدكتور محمود جبريل .

2 - المحافظة على وحدة ليبيا التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، شبكة المعلومات الدولية **www. erisis group.org يونيو 2013م**

**3-** محمد مسعد العربي، إبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30يونيو، مجلة السياسية الدولية، شبكة المعلومات الدولية– **www.siyassa.org.eg**

4–الملخص التنفيذي والتوصيات ،المحافظة على وحدة ليبيا ،التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، ديسمبر 2011م **www.crisisgroup.org**

5–الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، فهم الصراع في ليبيا. **www.crisisgroup.org**

6– خالد حنفي علي ما بعد الواقعية : التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية

7– مبارك أحمد انتقال متعثر: محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا.